

انْقِصَاضُ الْجَبَلِ لِلْقَضَاءِ عَلَى أُسْطُورَةٍ مَعْرُكَةِ الْجَمَلِ

* أُسْطُورَةٌ: خُرَافَةٌ، وَحِكَايَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا، يَعْنِي: لَا وُجُودَ

لَهَا فِي الْحَيَاةِ.

«الرَّائِدُ» (ص 72)

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حَفِظَ اللَّهُ رَوْسَهُ

2

سلسلة نُسف شُبُهَات وَسَوَائِت
الشَّيْعَةِ عَلَى صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

اِنْقِضَاضُ الْجَبَلِ
لِلْقَضَاءِ عَلَى اَنْشُورَةِ
مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة
أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

اِنْقِصَاضُ الْجَبَلِ لِلْقَضَاءِ عَلَى اَسْطُورَةِ مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ

* اَسْطُورَةٌ: خُرَافَةٌ، وَحِكَايَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا، يَعْنِي: لَا وُجُودَ

لَهَا فِي الْحَيَاةِ.

(الرَّائِدُ) (ص 72)

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حَفِظَ اللَّهُ رَوْعَتَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَهْلُ الْحَدِيثِ؛ هُمْ: أَهْلُ الْإِخْتِصَاصِ فِي الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ،
فَالْمَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فِي الْفَتَاوَى فِي الْإِسْلَامِ

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٥٤٣): (أَهْلُ
الْحَدِيثِ؛ هُمْ: بِحُكْمِ اخْتِصَاصِهِمْ فِي دِرَاسَةِ السُّنَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ مِنْ مَعْرِفَةِ تَرَاجُمِ الرُّوَاةِ،
وَعِلَلِ الْحَدِيثِ، وَطُرُقِهِ؛ أَعْلَمَ النَّاسِ قَاطِبَةً: بِسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَهَدْيِهِ، وَأَخْلَاقِهِ، وَغَزَوَاتِهِ،
وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ ﷺ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا وَاضِحٌ فِي مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَهُمْ: أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْإِسْلَامِ
الصَّحِيحِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الَّذِينَ دُونُوا التَّارِيخَ وَالسِّيَرَةَ فِي كُتُبِهِمْ، قَدْ مَلَأُوهَا بِالْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ،
وَالْمَكْذُوبَةِ، وَالضَّعِيفَةِ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى صَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
❖ وَذَكَرُوا الْحَوَادِثَ الْبَاطِلَةَ عَلَى مَرَّ الْعُصُورِ، وَكَرَّ الدُّهُورِ.
❖ فَاحْذَرُوهَا، وَلَا تَأْخُذُوا مِنْهَا بِالْأَخْبَارِ، إِنَّا مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الثَّأْتِ وَالْحَدِيثِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْكَامِلِ فِي التَّارِيخِ» (ج ٣ ص ١٣٤): (فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ
حَشَوْا تَوَارِيخَهُمْ، بِمُقْتَضَى أَهْوَائِهِمْ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُوكَا ثَعَسْرَ

الْمُقَدِّمَةِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَاب: ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

* لَا تَخْفَى أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا، فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ

النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ،
وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ،
وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).^(٢)

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفُهَا عَلَى
الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهَمِّيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي
الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ
أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا
النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ
وَالْتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انْظُرْ: «الثَّقَاتِ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُيُوخِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (١٦٣٤)
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَافِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.^{(١)(٢)}

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رَجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا: لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوُقُوفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيُكْثِرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ؛ كَيْحَيَّيْ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ؛ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النَّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

* فَمَنْ رُزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعَمُّصُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهْمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاطِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَاقِبَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحَدَّثَاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ ذَلِكَ، وَالِاطَّلَاعِ عَلَى غَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مِينَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفَرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).^(١) اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ أَيْمَةُ هَذَا الشَّانِ وَحَدَّثَاقُهُمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُذْرَةِ الْمُؤَهِّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

(١) انْظُرْ: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته؛ لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته: (ذَهَبَ
الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَيِ: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمُصَرٍّ، وَلَا
بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيِّزُ
الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتُهُ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قُلْ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا
مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ؛ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ
يَتَخَالَجَنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).^(٢)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): وَهُوَ
يَتَكَلَّمُ عَنْ نَقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عُنَقَاءِ
مَغْرِبِ). اهـ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢ ص ١٧٤
و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١). بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَيْمَةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؛ مَاذَا عَسَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا؛ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

* وَنَظَرًا لَوْظِيفَتِهِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجِدُ نَاقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لظَفَرِهِ بِعِلَّةٍ حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرْحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته: (لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).^(١)

* وَتَقْدِيرًا لِأَهَمِّيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةٍ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ^(٢) أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرُ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْزِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهْمَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نِقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.
فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذَنْ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُذَاوِمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):
(الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقِّقُ الْحَقُّ فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكَ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةٍ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايُيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نِقَادُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا اِطِّلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا).^(١) اهـ.

* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشَرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ؛ كَمَرَجِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انْظُرْ: «النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمِنْهُمْ جَمْعُ الرِّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مِنْهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.^(١)

* فَيَسْتَنْكِرُ النُّقَادُ أحيانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رِوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحُفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انفردَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عِدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرُبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعِدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يَتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَغَلَتْ بَالِ النُّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرِّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عَنَوْا بِمَعْرِفَةٍ وَحَصَرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحُفَاطِ وَلَا يَسْتَغْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَنْ مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ؛ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رِوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةً بِالْغَةِ، وَهُمْ يُفْتَشُّونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جُلْ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلَفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دِرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرِّوَايَاتِ.^(١)

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثٍ: «مَعْرَكَةُ الْجَمَلِ»، وَالْكَلامُ عَلَى أَسَانِيدِهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانِ عِلَلِهَا، وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا بِالشَّدُودِ وَالضَّعْفِ.

* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْلُكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ^(٢) عَمَّا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَلامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعِّبٌ، وَضَرُورَةُ النُّقَادِ التَّنَبُّهِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بِدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْهَمْ هَذَا تَرَشُّدًا.

لِأَحَدٍ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨): (الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لغيرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصَدَقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ. ^(١)

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّضَرُّيخُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - بِصَحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جَازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّضَرُّيخُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلِّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، أَلَا إِنَّ عَذْرَ الْعَالَمِ لَيْسَ عَذْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تَوَكُّدُ هَذَا الشَّيْءِ، وَتَبَيَّنَ مَوْقِفُهُمْ مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنَّهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسَّنَةِ كُلِّهَا.

* لِأَنَّ التَّشْرِيعَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْم: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَّتَّهِ هَذَا الدِّينَ؛ فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَعْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]).

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى؛ إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشَرِّعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمَلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ؛ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدَوَاتِ

انْظُرْ: «هِدَايَةُ السُّلْطَانِ» لِلْمَعْصُومِيِّ (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْجَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ».

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

هَذَا الْعِلْمُ^(١)، وَالتَّمَرُّسُ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَى، وَنِعَمَ النَّصِيرِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُمَيْدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ، الَّتِي زَعَمُوا أَنَّهَا وَقَعَتْ بَيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وَبَيْنَ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَأَنَّهَا لَمْ تَحْدُثْ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلَمْ يَقْتَتِلْ فِيهَا الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، لَأَنَّ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَلَأَنَّ مِنْ عَائِشَةَ، وَلَأَنَّ مِنَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَلَأَنَّ مِنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَلَأَنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعْرَكَةَ مِنَ الْكُذِبِ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ^(١)

عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: (لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها، بَلَغَتْ مِائَةَ بَنِي عَامِرٍ، لَيْلًا، نَبَحَتِ الْكِلَابُ، قَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟، قَالُوا: مَاءُ الْحَوَّابِ، قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا أَنِّي رَاجِعَةٌ، فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا: بَلْ تَقْدَمِينَ، فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: لَهَا ذَاتَ يَوْمٍ: كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبُحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَّابِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

فَهَذَا الْحَدِيثُ: اضْطَرَبَ فِيهِ الرَّوَاةُ، فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ:

فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٥٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: فَذَكَرَهُ.

(١) فَلَمْ تَحْصُلْ هَذِهِ الْحَرْبُ، بَيْنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، لَا مِنَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَلَا مِنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَلَا مِنْ عَائِشَةَ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ.

* بَلْ لَمْ يَحْصُلْ أَيُّ: شَجَارٍ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْقَدِيمِ.

هَكَذَا: جَاءَ فِي هَذَا اللَّفْظِ: «فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا: بَلْ تَقْدَمِينَ، فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ».

وَهُوَ: مُبْهَمٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ: قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْبَجَلِيُّ، لَهُ أَحَادِيثُ مَنَّاكِيرٌ، وَهِيَ غَرَائِبُ تَفَرَّدَ بِهَا، وَلَمْ يُتَابَعِ^(١)، وَهَذِهِ مِنْهَا.

* وَقَدْ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَضْبِطْهُ، فَاتَى بِمُنْكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ، فَلَا يُحْتَجُّ

بِهِ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: (قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ: مُنْكَرٌ الْحَدِيثِ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَحَادِيثَ مَنَّاكِيرَ، مِنْهَا: حَدِيثُ: «كِلَابِ الْحَوَافِ»^(٢)).

* وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ جَرَحُ مُفَسِّرٍ مِنَ الْحَافِظِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَالْقَوْلُ: قَوْلُهُ، وَذَلِكَ لِسَعَةِ عِلْمِهِ، فِي عِلْمِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

(١) وَانْظُرْ: «تَارِيخَ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٤٩ ص ٤٦٢)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٥٣)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٣٩٢).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤٩ ص ٤١٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١١ ص ٥٣)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٣

ص ٣٩٢).

* فَلَا وَجْهَ لِلذَّهَبِيِّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١١ ص ٥٣)؛ أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ جَرَحُهُ هَذَا، فِي قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، لِأَنَّهُ مُفَسِّرٌ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* ثُمَّ إِنَّ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ الْبَجَلِيَّ هَذَا، قَدْ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَلَمْ تُمَيِّزْ مَرْوِيَّاتُهُ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ٣ ص ١٤٩٩): «تَغَيَّرَ».

قُلْتُ: وَاضْطَرَّابُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُنْكَرَةِ، يَدُلُّ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَطَ.

* وَيَدُلُّ أَيْضًا، أَنَّ الْحَافِظَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، قَدْ جَرَحَهُ، بِجَرَحِ مُفَسِّرٍ.

* وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ أَحَادِيثَ مِنْ مَنَاقِبِهِ؛ مِنْهَا: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ١٧٨): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُحَرِّجُوهُ».

* وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِنَكَارَةِ إِسْنَادِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

لِذَلِكَ: أَعْرَضَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ، وَلَمْ يَرَوْهُ فِي «صَحِيحِهِ».

وَكَذَا: الْحَافِظُ مُسْلِمٌ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، غَرِيبٌ.

(١) أَنْظَرِ: «الْكَوَاكِبُ النَّيِّرَاتُ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الرَّوَاةِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ الْكَيْلَالِ (ص ٣٧٤)، وَ«اخْتِلَاطُ الرَّوَاةِ الثَّقَاتِ» لِابْنِ سَعِيدٍ (ص ١٤١)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٢٠١)، وَ«الْمُخْتَلِطِينَ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٩٩)، وَ«الْأَغْبِطَاتُ بِمَنْ رُمِيَ مِنَ الرَّوَاةِ بِالْإِخْتِلَاطِ» لِسَبْطِ بْنِ الْعَجَّيِّيِّ (ص ٢٩١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ١٠٠): (وَهَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى، أَنَّ النِّكَارَةَ، عِنْدَ يَحْيَى الْقَطَّانِ، لَا تَزُولُ، إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، مِنْ وَجْهِ آخَرٍ). اهـ.

* وَعَلَى فَرَضِ صِحَّةِ: مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ؛ فَإِنَّ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ، لَمْ يَشْهَدْ: مَعْرَكَةَ الْجَمَلِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (ص ٨٨)؛ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: (قِيلَ لِعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، شَهِدَ الْجَمَلُ؟، قَالَ: لَا، كَانَ عُمَانِيًّا). اهـ.

* وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَعَبْدَةُ، وَوَكَيْعٌ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَابْنُ فَضِيلٍ، وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ، لَمَّا أَتَتْ عَلَى الْحَوَآبِ، سَمِعَتْ نُبَاحَ الْكِلَابِ، فَقَالَتْ: (مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا: أَتَيْتُكُمْ تَسْبُحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَآبِ؟^(١))، فَقَالَ: لَهَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ: تَرْجِعِينَ، عَسَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٩٧)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٢٨٢)، وَابْنُ شَبَّهٍ فِي «أَخْبَارِ الْبَصْرَةِ» (ج ٦ ص ٤٠٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ: «الْجَمَلِ» (ج ١٥ ص ٢٦٠)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٤)، وَإِسْحَاقُ الْحَرَبِيُّ فِي

(١) الْحَوَآبُ: بِالْفَتْحِ، ثُمَّ السُّكُونِ، وَهَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَبَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، وَهُوَ الْوَادِي الْوَسِيعُ.

* وَالْحَوَآبُ: مَوْضِعٌ فِي طَرِيقِ الْبَصْرَةِ.

انْظُرْ: «مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ٢ ص ٣١٤).

«غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٤٠٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٤ ص ١٦٢٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٣ ص ١٢٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٦ ص ٤١٠ و ٤١١)، وَابْنُ رَاهَوِيَّةٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٢٧).

هَكَذَا جَاءَ: «فَقَالَ: لَهَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ: تَرْجِعِينَ، عَسَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَنْ يُصْلِحَ بِكَ بَيْنَ النَّاسِ».

فَجَاءَ: عَنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَوْحِدِهِ، الَّذِي كَلَّمَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، فِيهِ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.^(١)
* وَقَدْ تَقَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَمَدَّارُهُ عَلَيْهِ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٧ ص ٣٣٤)؛ ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى، وَالْبَزَّازُ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ: رِجَالُ الصَّحِيحِ).
* وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ» (ج ٤ ص ٦٩)، وَالْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ١٧٧).

وَهُوَ: حَدِيثٌ كَذِبٌ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: (لَمَّا بَلَغَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بَعْضَ مِيَاهِ: بَنِي عَامِرٍ، لَيْلًا نَبَحَتِ الْكِلَابُ عَلَيْهَا، قَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟، قَالُوا: مَاءُ الْحَوَافِ، فَوَقَفْتُ، فَقَالَتْ: مَا أَطْنُنِي إِلَّا رَاجِعَةً، فَقَالَ: لَهَا طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ: مَهْلًا رَحِمَكَ اللَّهُ، بَلْ تَقْدُمِينَ، فَيَرَاكَ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحُ اللَّهُ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ:

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٥٣).

مَا أَظُنُّنِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ كَيْفَ بِإِخْدَاكُنَّ تَنْبُحَ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوَاطِبِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ: «الْجَمَلِ» (ج ١٥ ص ٢٦٠).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَهُوَ لَهُ مَنَاقِيرُ، وَعَجَائِبُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

* وَجَاءَ فِيهِ: «أَنَّ طَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ؛ هُمَا: اللَّذَانِ قَالَا لَهَا: بَلْ تَقْدُمِينَ». وَهَذَا يَدُلُّ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَعَ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

* وَهَذَا الْاضْطِرَابُ: وَقَعَ مِنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، فَإِنَّهُ يَتَفَرَّدُ، وَيَأْتِي بِمَنَاقِيرَ فِي الْحَدِيثِ.^(١)

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ: مِنْ مَنَاقِيرِهِ.

* وَجَاءَ فِي الْقِصَّةِ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لَمْ تَرْجِعْ، فَكَيْفَ تَسْمَعُ بِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَرْجِعْ!.

* وَهَذِهِ الْقِصَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَذِبٌ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* فَإِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لَمَّا عَلِمَتْ بِمَاءِ الْحَوَاطِبِ كَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَرْجِعَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

* وَالْحَدِيثُ: يَدُلُّ أَنَّهَا لَمْ تَرْجِعْ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَلِيقُ أَنْ يُنسَبَ، لِأُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج ١١ ص ٥٣).

* ثُمَّ يَسْتَحِيلُ مِنَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه، أَنْ يَأْتِيَ بِهَا فِي فِتْنَةِ عَمِيَاءَ، وَيُصْرِّحَ لَهَا بِعَدَمِ الرُّجُوعِ، فَهَذَا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَكَذَا لَا يَلِيقُ بِطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.
* فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ، بَاطِلَةٌ فِي السَّيَرَةِ. ^(١)

قُلْتُ: وَمَرَادُ أَهْلِ الْبِدْعِ، الَّذِينَ يَنْشُرُونَ هَذِهِ الْقِصَّةَ، يُرِيدُونَ انْتِقَاصَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، خَاصَّةً: انْتِقَاصَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَهِيَ بَرِيئَةٌ مِنْ مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ، بَرَاءَةُ الذَّنْبِ مِنْ دَمِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ دَاوُدَ الْوَاسِطِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: (لَمَّا خَرَجَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها، تُرِيدُ الْبَصْرَةَ، فَتَقَرَّبَتْ سَمِعَتْ أَصْوَاتَ كِلَابٍ، قَالَتْ: مَا هَذَا الْمَوْضِعُ؟، أَوْ مَا اسْمُ هَذَا الْمَوْضِعِ؟، قَالُوا: الْحَوَاطِبُ، قَالَتْ: مَا أَرَانِي إِلَّا رَاجِعَةً، قَالُوا: لَا تَفْعَلِي، قَالَتْ: مَا أَرَانِي إِلَّا رَاجِعَةً، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: لِأَزْوَاجِهِ: أَيَّتُكُنَّ نَبَحَ عَلَيْهَا كِلَابُ حَوَاطِبٍ، فَأَتَاهَا أَقْوَامٌ، فَمَا زَالُوا يُكَلِّمُونَهَا، حَتَّى مَضَتْ؛ يَعْنِي: إِلَى الْبَصْرَةِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٤).

كَذَا جَاءَ: «فَأَتَاهَا أَقْوَامٌ، فَمَا زَالُوا يُكَلِّمُونَهَا».

(١) وَالْعَقْلُ يَقْطَعُ، بِأَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَلَمْ يَخْرُجُوا إِلَى مَا يُسَمَّى بِ«مَوْقِعَةِ الْجَمَلِ».

لِذَلِكَ: فَلَا وَجْهَ فِي تَخْطِئَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فِي خُرُوجِهَا فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ.

* لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ أَصْلِهَا، لِأَنَّ الْقِصَّةَ لَمْ تَنْبُتْ مِنْ أَصْلِهَا، فَكَيْفَ يُقَالُ: أَنَّهَا نِدَمَتْ عَلَى خُرُوجِهَا: «إِنَّ

هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ» [ص: ٦].

* فَهُمْ: مَجَاهِيلُ الَّذِينَ كَلَّمُوا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هُنَا.

وَهَذَا مِنَ الْاضْطِرَابِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ.

فَمَرَّةً: «كَلَّمَهَا طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ».

وَمَرَّةً: «كَلَّمَهَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ» وَحْدَهُ.

وَمَرَّةً: «كَلَّمَهَا الْبَعْضُ».

وَمَرَّةً: «كَلَّمَهَا أَقْوَامٌ».

فَهِىَ: قِصَّةٌ مُضْطَرِبَةٌ، لَا تَصِحُّ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

* وَالْقِصَّةُ مَدَارُهَا عَلَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.^(١)

* وَرَوَاهُ حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، كُلُّهُمْ: عَنْ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: قَالَتْ: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَكَانَتْ

تُحَدِّثُ نَفْسَهَا أَنْ تُدْفَنَ فِي بَيْتِهَا، فَقَالَتْ: (إِنِّي أَحَدْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَدَّثًا،

ادْفُنُونِي، مَعَ أَزْوَاجِهِ، فَدَفِنْتُ بِالْبَقِيعِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

هَكَذَا: قَالَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهَذَا التَّخْلِيطُ مِنْهُ فِي الْحَدِيثِ

الْوَاحِدِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٧٤)، وَالْحَاكِمُ فِي

«الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٤ ص ٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ: «الْجَمَلِ» (ج ١٥ ص ٢٦٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَبَرٍ (ج ١١ ص ٥٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»،
وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ١٩٣).

* ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ: مُخَالَفٌ لِلثَّابِتِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي مَسْأَلَةِ تَنَازُلِهَا لِعُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنْ يُدْفَنَ فِي غُرْفَتِهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِيهَا أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَنَازَلَتْ
لَهُ، مَعَ أَنَّهَا كَانَتْ تَرِيدُ ذَلِكَ لِنَفْسِهَا، وَلَيْسَ كَمَا وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ، أَنَّهَا
بَسَبَ إِحْدَاهُمَا فِي الدِّينِ؛ لِهَذَا الْخُرُوجِ: لِمَعْرَكَةِ الْجَمَلِ، فَطَلَبَتْ مِنْهُمْ أَنْ يَدْفِنُوهَا فِي
الْبَيْعِ مَعَ بَقِيَّةِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ بِأَكْمَلِهَا مُخْتَلَقَةٌ عَلَيْهَا.

فَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ أُصَيْبٍ، قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُمَرَ: (انْطَلِقْ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْ: يَفْرَأُ عَلَيْكَ عُمَرُ السَّلَامَ، وَلَا تَقُلْ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنِّي لَسْتُ الْيَوْمَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَمِيرًا، وَقُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يُدْفَنَ مَعَ
صَاحِبِيهِ، فَسَلِّمْ وَاسْتَأْذِنْ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَوَجَدَهَا قَاعِدَةً تَبْكِي، فَقَالَ: يَفْرَأُ عَلَيْكَ عُمَرُ
بْنُ الْخَطَّابِ السَّلَامَ، وَيَسْتَأْذِنُ أَنْ يُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيهِ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي،
وَلَا وَثَرَنَ بِهِ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي، فَلَمَّا أَقْبَلَ، قِيلَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَدْ جَاءَ، قَالَ:
ارْفَعُونِي، فَأَسْنَدَهُ رَجُلٌ إِلَيْهِ، فَقَالَ: مَا لَدَيْكَ؟ قَالَ: الَّذِي تُحِبُّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَذْنَتْ،
قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ).^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ١٩٣): (تَعْنِي: بِ«الْحَدِيثِ»: مَسِيرَهَا:
«يَوْمَ الْجَمَلِ»؛ فَإِنَّهَا نَدِمَتْ، نَدَامَةً كُلِّيَّةً، وَتَابَتْ مِنْ ذَلِكَ: عَلَى أَنَّهَا مَا فَعَلَتْ ذَلِكَ؛ إِلَّا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٩٢)، وَ(٣٧٠٠).

مُتَأَوَّلَةً، قَاصِدَةً لِلْخَيْرِ، كَمَا اجْتَهَدَ: طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْكِبَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ قِصَّةَ: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، لَمْ تَثْبُتْ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ.

لِذَلِكَ: فَكَيْفَ تَنْدُمُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَلَى أَمْرِ لَمْ يَحْصُلْ لَهَا فِي التَّارِيخِ؟!.

* ثُمَّ كَيْفَ تَتَوَبُّ عَنْ خُرُوجِهَا إِلَى الْبَصْرَةِ، وَهُوَ لَمْ يَثْبُتْ، وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ؟!.

* ثُمَّ أَيْنَ مَنْ تَأَوَّلَ، وَاجْتَهَدَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فِي: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، وَهِيَ لَمْ تَثْبُتْ فِي السِّيَرِ، وَلَا وُجُودَ لَهَا فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ؟!.

* لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ اتِّهَامُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ بِإِحْدَاثِ: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، لَا مِنْ عَائِشَةَ، وَلَا مِنَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَلَا مِنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: (كَانَ يَوْمٌ مِنَ السَّنَةِ تَجَمَّعَ فِيهِ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ، عِنْدَهُ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ، قُلْتُ: وَفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، قَالَ ﷺ: أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا، أَطْوَلُكُنَّ يَدًا، قُلْتُ: فَجَعَلْنَا نَتَدَارَعُ بَيْنَنَا، أَيْنَا أَطْوَلُ يَدَيْنِ، قَالَتْ: فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ زَيْنَبُ عَلِمْنَا أَنَّهَا كَانَتْ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فِي الْخَيْرِ وَالصَّدَقَةِ، قَالَتْ: وَكَانَتْ زَيْنَبُ تَغْزُلُ الْغَزَلَ، تُعْطِيهِ سَرَايَا النَّبِيِّ ﷺ: يَخِيطُونَ بِهِ، وَيَسْتَعِينُونَ بِهِ فِي مَعَارِيهِمْ، قَالَتْ: وَفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَالَ: كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبُحُ عَلَيْهَا: كِلَابُ الْحَوَاطِبِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٦ ص ٢٣٣ و ٢٣٤).
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْهَمْدَانِيُّ، وَهُوَ
 سَيِّئُ الْحِفْظِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(١)، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ: حَدِيثٌ، فِي حَدِيثٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.^(٢)
 قَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ مُجَالِدٍ؛ إِلَّا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ».
 وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» (٣٥٥٩).
 * وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لِنِسَائِهِ:
 (أَتَيْتُكَ تَنْبَحُهَا كِلَابٌ مَاءٍ: كَذَا، وَكَذَا، فَلَمَّا خَرَجْتَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِلَى الْبَصْرَةِ، نَبَحَتْهَا
 الْكِلَابُ، فَقَالَتْ: مَا اسْمُ هَذَا الْمَاءِ؟ فَأَخْبَرُوهَا، فَقَالَتْ: رُدُونِي، فَأَبَى عَلَيْهَا: ابْنُ
 الزُّبَيْرِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُرْسَلٌ

هَكَذَا: رُويَ مُرْسَلًا.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٢٠٧٥٣)، وَلَا يَصِحُّ.

(١) قَالَ أَحْمَدُ، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ»، وَقَالَ مَرَّةً: «ضَعِيفٌ،
 وَاهِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «وَعَامَّةُ مَا يَرَوِيهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ:
 «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ جِبَانَ: «لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ».

انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٥٥٨ و ٥٥٩)، وَ«الْضُّعْفَاءُ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١١٦)،
 وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جِبَانَ (ج ٢ ص ٣٤٣)، وَ«الْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٣٦٢)، وَ«الطَّبَقَاتُ
 الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٨ ص ٤٦٨).

(٢) فَدَخَلَ عَلَيْهِ، حَدِيثُ زَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الصَّدَقَةِ، فِي حَدِيثِ: عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ!.

وَجَاءَ فِيهِ: «فَأَبَى عَلَيْهَا: ابْنُ الزُّبَيْرِ».

* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَلَاذُورِيُّ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ» (ج ٣ ص ٢٣ و ٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ، فِي إِسْنَادِهِ - فَسُقْتُ حَدِيثَهُمَا، وَرَدَدْتُ مِنْ بَعْضِهِ، عَلَى بَعْضٍ -: (قَالُوا: قَدِمَ طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَدَعَاَهَا إِلَى الْخُرُوجِ، فَقَالَتْ: أَتَأْمُرَانِي أَنْ أَقَاتِلَ؟، فَقَالَا: لَا، وَلَكِنْ تُعَلِّمِينَ النَّاسَ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُتِلَ مَظْلُومًا، وَتَدْعِيهِمْ إِلَى أَنْ يَجْعَلُوا الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ... وَسَارَ طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَائِشَةُ، فِيمَنْ اجْتَمَعَ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّاسِ، فَخَرَجُوا فِي ثَلَاثَةِ آلَافٍ، مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَكَّةَ: تِسْعُمَائَةٍ، وَسَمِعَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي طَرِيقِهَا: نُبَاحَ كِلَابٍ، فَقَالَتْ: مَا يُقَالُ لِهَذَا الْمَاءِ الَّذِي نَحْنُ بِهِ؟، قَالُوا: الْحَوَابُّ، فَقَالَتْ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، رُدُّونِي، رُدُّونِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: وَعِنْدَهُ نِسَاؤُهُ: أَيَتَكُنَّ يَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوَابِّ، وَعَزَمَتْ عَلَى الرَّجُوعِ، فَأَتَاهَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْمَاءَ الْحَوَابُّ، وَجَاءَ بِخَمْسِينَ: مِنْ بَنِي عَامِرٍ فَشَهِدُوا، وَحَلَفُوا عَلَى صَدَقِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، كَذِبٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ جِدًّا، فِيهِ أَبُو مِخْنَفٍ: لُوطُ بْنُ يَحْيَى الْكُوفِيُّ الشَّيْعِيُّ، وَهُوَ كَذَّابٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

* تَرَكَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَغَيْرُهُ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «شَيْعِيٌّ مُحْتَرَقٌ، صَاحِبُ أَخْبَارِهِمْ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»^(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (ج ٤ ص ٢٣٩): (لُوطُ بْنُ يَحْيَى، أَبُو مَخْنَفٍ، أَخْبَارِيٌّ: تَأَلَّفَ، لَا يُوثَقُ بِهِ).

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ عِرَاقٍ فِي «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ» (ج ١ ص ٩٨)؛ عَنْ أَبِي مَخْنَفٍ: «كَذَّابٌ تَأَلَّفَ».

* وَهَشَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، وَهُوَ مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ.
قَالَ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرٍ: «رَافِضِيٌّ، لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ ابْنُ عِرَاقٍ: «اتَّهَمَ بِالْكَذِبِ»^(٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٤٧٩): «تَرَكُوهُ».

* وَعَبَّاسُ بْنُ هِشَامٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، إِخْبَارِيٌّ، كَذَّابٌ^(٣).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ١٣٩)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ص ٣٢٣)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٤٩٢)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٣ ص ٢٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٧ ص ٢٤٦)، وَ«مُخْتَصَرُ الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» لِلْمَقْرِزِيِّ (ص ٦٤٥)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ (٤٤٩)، وَ«تَارِيخُ أَشْمَاءِ الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ» لِابْنِ شَاهِينَ (٥٢٦).

(٢) انْظُرْ: «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ» لِابْنِ عِرَاقٍ (ج ١ ص ١٢٣)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٦ ص ٢٥٧)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٨ ص ٤١٢)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حَبَّانٍ (ج ٣ ص ٩١).

(٣) انْظُرْ: «لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٣٣٨).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْعِلَالِ الْمُتَنَاهِيَةِ» (ج ٢ ص ٨٤٩): (حَدِيثٌ آخَرُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): «مَرَّتْ بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ: «الْحَوَابُ»، فَسَمِعَتْ نُبَاحَ الْكِلَابِ، فَقَالَتْ: رُدُّونِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَيْفَ بِأَحَدَاكُنَّ، إِذَا نَبَحَتْ عَلَيْهَا: كِلَابُ الْحَوَابِ»؛ قَالَ: يَرْوِيهِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ، الْكُوفِيُّ، قَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ: يَرْوِي أَحَادِيثَ: سُوءٍ فِي مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: احْتَرَقَ بِالتَّشْيِيعِ).

* وَقَدْ أَنْكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ: الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ» (ص ١٦١)؛ بِقَوْلِهِ: (وَأَمَّا الَّذِي ذَكَرْتُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَى مَاءِ الْحَوَابِ، فَقَدْ بُؤْتُمْ فِي ذِكْرِهَا، بِأَعْظَمِ حَرْبٍ، مَا كَانَ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْتُمْ، وَلَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَلَا جَرَى ذَلِكَ الْكَلَامُ، وَلَا شَهِدَ أَحَدٌ بِشَهَادَتِهِمْ، وَقَدْ كُتِبَتْ شَهَادَتُهُمْ، بِهَذَا الْبَاطِلِ، وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ). اهـ.

* يُشِيرُ بِقَوْلِهِ: «الشَّهَادَةُ»، إِلَى مَا كَانَ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ مِنْ قَبْلُ فِي «الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ» (ص ١٤٨): (فَجَاؤُوا إِلَى مَاءِ الْحَوَابِ، وَنَبَحَتْ كِلَابُهُ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؟، فَقِيلَ لَهَا: هَذَا مَاءُ الْحَوَابِ، فَردَّتْ خِطَامَهَا عَنْهُ، وَذَلِكَ لِمَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدَبِ، الَّتِي تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوَابِ». * فَشَهِدَ طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ لَيْسَ هَذَا مَاءُ الْحَوَابِ، وَخَمْسُونَ رَجُلًا إِلَيْهِمْ، وَكَانَتْ أَوَّلَ شَهَادَةِ زُورٍ دَارَتْ فِي الْإِسْلَامِ). اهـ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٨٤٩): (وَنَحْنُ وَإِنْ كُنَّا نُوَافِقُهُ عَلَى انْكَارِ ثُبُوتِ تِلْكَ الشَّهَادَةِ؛ فَإِنَّهَا مِمَّا صَانَ اللَّهُ تَعَالَى: أَصْحَابَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْهَا، لَا سِيَّمَا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ: مِنَ الْعَشَرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ؛ كَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ). اهـ.

* إِذَا؛ فَهَذِهِ الْقِصَّةُ الَّتِي نَسَبُوهَا إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عِنْدَ وُصُولِهَا إِلَى مَاءِ الْحَوَابِ، لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ، وَلَمْ تَتَّبِعْ فِي السَّيْرِ النَّبَوِيَّةَ.

* فِيهَا: قِصَّةٌ مُنْكَرَةٌ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ تَفْعَلَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ. لَذَلِكَ: أَهْمَلَهَا أَصْحَابُ الصَّحَاحِ، وَلَمْ يَرَوْهَا.

* وَقَدْ ذَكَرَ الْحَمَوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ» (ج ٢ ص ٣١٤)؛ أَنَّ صَاحِبَةَ الْخِطَابِ، عِنْدَ: «مَاءِ الْحَوَابِ»، هِيَ سَلْمَى بِنْتُ مَالِكِ الْفَزَارِيَّةِ.

* وَكَانَتْ: سَيِّئَةً، وَهَبَتْ: لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَأَعْتَقَتْهَا، وَقِيلَ: هِيَ الْمَقْصُودَةُ، بِخِطَابِ الرَّسُولِ ﷺ الَّذِي زَعَمُوهُ، وَقَدْ ارْتَدَّتْ، وَقُتِلَتْ فِي حُرُوبِ الرَّدَّةِ، كَذَا جَاءَ، بِدُونِ إِسْنَادٍ.^(١)

وَأَنْظُرْ: «الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٢ ص ٣١٢)، فِي تَرْجَمَةِ: سَلْمَى بِنْتُ مَالِكِ بْنِ حُذَيْفَةَ الْفَزَارِيَّةِ.

* فَمِنْ الْعَجِيبِ أَنْ يَصْرِفَ أَهْلُ التَّقْلِيدِ هَذِهِ الْقِصَّةَ إِلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

* فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُرَوَى عَنْهَا هَذِهِ الْقِصَّةُ: وَهِيَ لَا أَصْلَ لَهَا فِي السَّيْرِ.

وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ١٤٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (ج ٦ ص ٢١٢): «وَهَذَا إِسْنَادٌ عَلَى

شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجُوهُ!».

قُلْتُ: مَا دَامَ لَمْ يُخَرِّجُوهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَلَى شَرَطِهِمَا!.

(١) وَهَذِهِ الْقِصَّةُ، ضَعِيفَةٌ، وَقِصَّةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا: ضَعِيفَةٌ، فَهِيَ قِصَّةٌ مُضْطَرِبَةٌ.

* وَهَذَا يُدَلُّ أَنَّ قِصَّةَ: مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ، لَا تَصِحُّ، وَلَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فِي السَّيْرِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣ ص ١٤٥)؛ بَعْدَ أَنْ عَزَاهُ، لِأَحْمَدَ، وَأَبِي يَعْلَى، وَالْبَزَّازِ: «وَسَنَدُهُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.
وَالْحَدِيثُ، صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٣٢٣)، وَلَمْ يُصَبِّ، لِأَنَّهُ طُعِنَ فِي صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ: الصَّوَابُ.

* وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا عِصَامُ بْنُ قُدَّامَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِنِسَائِهِ: (لَيْتَ شِعْرِي، أَتَيْتُكَ صَاحِبَةَ الْجَمَلِ الْأَدَبِ^(١))، تَخْرُجُ فَيَنْبُحُهَا كِلَابُ: حَوَّابٍ، يُقْتَلُ عَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ يَسَارِهَا، قَتَلَى كَثِيرًا، ثُمَّ تَنْجُو بَعْدَ مَا كَادَتْ).
حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٤)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الْأَثَارِ» (٥٦١١)، وَابْنُ شَبَّهٍ فِي «أَخْبَارِ الْبَصْرَةِ» (ج ٣ ص ٢٣٩٠).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ عِصَامُ بْنُ قُدَّامَةَ الْبَجَلِيُّ، وَهُوَ لَيْنُ الْحَدِيثِ، يُعْتَبَرُ بِهِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(٢)

وَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنْ مُسْنَدِ: عَائِشَةَ.
قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُؤَالَاتِ الْبُرْقَانِيِّ» (ص ١١٧)؛ عَنْ عِصَامِ بْنِ قُدَّامَةَ: (كُوفِي، يُعْتَبَرُ بِهِ). يَعْنِي: لِأَنَّهُ يَتَمَرَّدُ وَيُخَالِفُ الثَّقَاتِ.

(١) الْأَدَبُ: بِفَتْحِ الْأِدْغَامِ، هُوَ كَثِيرُ الْوَبَرِ فِي الْوَجْهِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ: الْأَدَبُ، بِالْإِدْغَامِ، الْكَثِيرُ الشَّعْرِ.

انْظُرْ: «النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٩٦).

(٢) انْظُرْ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٩٨)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢٥)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجَرِيِّ (ج ١ ص ٢٤٦).

* وَقَدْ تَفَرَّدَ بِالْفَاطِ مُنْكَرَةً فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «الْجَمَلِ الْأَدَبِ»، وَ«يُقْتَلُ عَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ يَسَارِهَا، قَتَلَى كَثِيرًا، ثُمَّ تَنْجُو!».

وَلَفْظُ: «قَتَلَى كَثِيرًا»، يَسْتَحِيلُ مِنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنْ يَقْتَلَ بِسَبَبِهَا خَلْقَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِنُصْحِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الْفِتَنِ، وَلِزُومِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ.

* ثُمَّ كَيْفَ تَنْجُو، وَهِيَ بَيْنَ الْمُقَاتِلِينَ الْكَثِيرِ، وَهِيَ فِي وَسْطِهِمْ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُّ» [ص: ٦].

لِذَلِكَ: هَذَا الْإِسْنَادُ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ الْبَزَّارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٤)؛ بِالتَّفَرُّدِ، بِقَوْلِهِ: «لَا نَعْلَمُهُ: يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

قُلْتُ: فَتَفَرَّدَ بِهِ عِصَامُ بْنُ قُدَامَةَ الْبَجَلِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَهُوَ لَا يَحْتَمِلُ التَّفَرُّدَ، بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ عِصَامِ بْنِ قُدَامَةَ الْبَجَلِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بِنَحْوِهِ.

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ، فِيهِ: عِصَامُ بْنُ قُدَامَةَ الْبَجَلِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَيَتَفَرَّدُ عَنِ الثَّقَاتِ، وَلَا يُتَابَعُ.^(١)

(١) انظر: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٩٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١٣ ص ١٤٥): «وَهَذَا أَوْرَدَهُ: الْبَزَّازُ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ».

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٧ ص ٢٣٤)؛ ثُمَّ قَالَ: «رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ».

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٦ ص ٥٨٩): (وَسَأَلْتُ: أَبِي عَنْ حَدِيثٍ، رَوَاهُ الْأَشْجُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ قُدَامَةَ - يَعْنِي: عِصَامًا^(١) - عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِبَعْضِ نِسَائِهِ: «لَيْتَ شِعْرِي، أَتَيْتُكَ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدَبِ»^(٢)...، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبِي: لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ: عِصَامِ بْنِ قُدَامَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. وَسُئِلَ: أَبُو زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا يُرْوَى مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ).

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَهُوَ عَلَمٌ مَضْرُوفٌ، وَحُذِفَتْ مِنْهُ أَلْفٌ تَنْوِينِ النَّصْبِ عَلَى لُغَةٍ: رَبِيعَةً. وَأَنْظُرْ: «الْخَصَائِصَ» لِابْنِ جُنَيٍّْ (ج ٢ ص ٩٧)، وَ«شَرْحَ قَطْرِ النَّدَى» لِابْنِ هِشَامٍ (ص ٣٥٦)، وَ«شَرْحَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٧)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٦٢١)، وَ«عُمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٦ ص ٢٥٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْأَرِيبُ»، وَضَبَطَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٥٥): «الْأَدَبُ»، بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَدَالٍ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ مُوَحَّدَتَيْنِ، الْأُولَى: مَفْتُوحَةٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَهَايَةِ» (ج ٢ ص ٩٦): (أَرَادَ الْأَدَبُ، فَأَظْهَرَ الْإِدْغَامَ لِأَجْلِ الْحَوَاقِبِ. وَالْأَدَبُ: الْكَثِيرُ وَبَرُّ الْوَجْهِ). اهـ.

أَمَّا الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِيعَابِ» (ج ١٥ ص ٩٤)؛ فَقَدْ قَالَ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَعْلَامِ نُبُوتِهِ ﷺ، وَعِصَامُ بْنُ قُدَّامَةَ: ثِقَةٌ، وَسَائِرُ الْإِسْنَادِ: أَشْهُرُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجُ لِدُكْرِهِ).

* وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِنَكَارَةِ الْحَدِيثِ.

* وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ عِصَامِ بْنِ قُدَّامَةَ الْبَجَلِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَيُّكُمْ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَذْبَبِ، يَقْتُلُ حَوْلَهَا قَتْلَى كَثِيرَةً، تَنْجُو بَعْدَمَا كَادَتْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

* وَلَيْسَ هُوَ مِنْ حَدِيثِ: عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَا دَخَلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

* وَقَدْ ذَكَرَهُ مُخْتَصَرًا، وَلَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي مَعْرَكَةِ: الْجَمَلِ. * وَهَذَا الْوَهْمُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ؛ فَجَعَلَهُ: مِنْ مُسْنَدِ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنْ مُسْنَدِ: عَائِشَةَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ: «الْجَمَلِ» (ج ١٥ ص ٢٦٥)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٢ ص ١٢٣-المَطَالِبُ الْعَالِيَةُ)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِيعَابِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ» (ج ١٣ ص ٩٤). قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، كَسَابِقِهِ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٢ ص ١٩٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عِصَامِ بْنِ قُدَّامَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

* الْخَطَأُ مُتَعَيِّنٌ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، فَإِنَّهُ أَحْيَانًا يُخْطِئُ فِي الْأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ، خَطَأَهُ
الإمام أحمد، والإمام أبو زرعة، والإمام الخطيب، وغيرهم.
* وَخَطْوُهُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ:

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٣٧): (قِيلَ لِأَبِي
زُرْعَةَ: بَلَّغْنَا عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ: لَمْ أَرْ أَحَدًا أَحْفَظَ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فِي
الْحِفْظِ، وَلَكِنْ فِي الْحَدِيثِ، كَأَنَّهُ لَمْ يَحْمَدْهُ، فَقَالَ: رَوَى مَرَّةً حَدِيثَ، حُذِيفَةَ رضي الله عنه: «فِي
الْإِزَارِ»؛ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ^(١)، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَلَّى، عَنْ حُذِيفَةَ رضي الله عنه،
فَقُلْتُ: لَهُ، إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ حُذِيفَةَ رضي الله عنه، وَذَلِكَ الَّذِي
ذَكَرْتُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْمُعَلَّى، عَنْ حُذِيفَةَ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنْتُ ذَرَبَ اللِّسَانِ» ^(٢)،
فَبَقِيَ، فَقُلْتُ: لِلرَّوَّاقِينَ، أَحْضَرُوا الْمُسْنَدَ، فَاتُوا بِمُسْنَدِ ^(٣) حُذِيفَةَ رضي الله عنه، فَأَصَابَهُ كَمَا
قُلْتُ).

(١) فَأَخْطَأَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِذِكْرِهِ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَلَّى، عَنْ
حُذِيفَةَ رضي الله عنه، فَذَكَرَهُ: لِأَبِي مُعَلَّى، عَنْ حُذِيفَةَ؛ هُنَا: خَطَأً.

* إِنَّمَا حَدَّثَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٢٠٢) عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ
بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ حُذِيفَةَ.

* وَهَذَا الْإِسْنَادُ: هُوَ الصَّحِيحُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ حُذِيفَةَ.

(٢) ذَرَبَ اللِّسَانِ: تُقَالُ، لِمَنْ كَانَ حَادَّ اللِّسَانِ، لَا يُبَالِي مَا قَالَ.

انْظُرْ: «النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٦٠١).

(٣) وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ٨ ص ٢٠٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ نَذِيرٍ، عَنْ
حُذِيفَةَ رضي الله عنه.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٣٣٨): (سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَمَعَنَا كَيْلَجَةُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «يُسَبِّحُ الْمَيِّتَ ثَلَاثًا»، فَقَالَ كَيْلَجَةُ^(١): هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ!، فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، تَرَكْتَ الصَّوَابَ، وَتَلَقَّيْتَ الْخَطَأَ، إِنَّمَا: رَوَى هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ^(٢)، وَسُفْيَانَ: لَمْ يَلْقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: لَقَّنَنِي هَذَا، فَقُلْتُ: كُلَّمَا لَقَّنَكَ هَذَا تُرِيدُ أَنْ تَقْبَلَهُ).

وَعَنِ الْمِمْوْنِيِّ قَالَ: (تَذَاكُرْنَا يَوْمًا شَيْئًا، اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ رَجُلٌ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ يَقُولُ: عَنْ: «عَفَّانَ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ- دَعِ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي ذَا، انْظُرْ أَيُّشَ يَقُولُ: غَيْرُهُ، يُرِيدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَثْرَةَ خَطِئِهِ).^(٣) يَعْنِي: كَثْرَةَ خَطَأِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْأَسَانِيدِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٦٨): (وَأَرَى أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، لَمْ يَرِدْ مَا ذَكَرَهُ الْمِمْوْنِيُّ، مِنْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ: كَثِيرُ الْخَطَأِ).

(١) كَيْلَجَةُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْحَافِظِ، وَكَيْلَجَةُ: لَقَبٌ لَهُ.

وَانْظُرِ: «الْأَلْقَابَ» لِابْنِ الْفَرَضِيِّ (ص ٢٩٨)، وَ«كَشَفَ النَّقَابَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٤).

(٢) وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ١٣ ص ٣٦٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِهِ.

* فَأَخْطَأَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ذِكْرِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْإِسْنَادِ.

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٦٨).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِيٍّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهَرَةِ» (ج ٣ ص ١١١): «رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَرَوَاهُ: ثِقَاتٌ».

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَارِيخِ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ» (ج ٣ ص ١١) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى الْفَزَارِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسٍ الْأَزْرُقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ الْهَجَرِيُّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ قَيْصَةَ الْأَحْمَسِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعُرْنِيُّ: صَاحِبُ الْجَمَلِ، قَالَ: (بَيْنَمَا أَنَا أُسِيرُ عَلَى جَمَلٍ، إِذْ عَرَضَ لِي رَاكِبٌ، فَقَالَ: يَا صَاحِبَ الْجَمَلِ، تَبِيعَ جَمَلَكَ؟، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: بِكُمْ؟، قُلْتُ: بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، قَالَ: مَجْنُونٌ أَنْتَ، جَمَلٌ يُبَاعُ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، جَمَلِي هَذَا، قَالَ: وَمِمَّ ذَلِكَ؟، قُلْتُ: مَا طَلَبْتُ عَلَيْهِ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا أَدْرَكْتُهُ، وَلَا طَلَبْنِي وَأَنَا عَلَيْهِ أَحَدٌ، إِلَّا فُتُّهُ، قَالَ: لَوْ تَعْلَمُ لِمَنْ تُرِيدُهُ، لَأَحْسَنْتَ بَيْعَنَا، قَالَ: قُلْتُ: وَلِمَنْ تُرِيدُهُ؟، قَالَ: لِأَمِّكَ، قُلْتُ: لَقَدْ تَرَكْتُ أُمِّي فِي بَيْتِهَا قَاعِدَةً مَا تُرِيدُ بَرَاحًا، قَالَ: إِنَّمَا أُرِيدُهُ؛ لِأَمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قُلْتُ: فَهُوَ لَكَ، فَخَذَهُ بِغَيْرِ ثَمَنِ... فَذَكَرَهُ مُطَوَّلًا^(١)؛ وَفِيهِ: فَسِرْتُ مَعَهُمْ، حَتَّى أَتَيْنَا مَاءَ الْحَوَاطِبِ، فَنَبَحَتْ عَلَيْهَا كِلَابُهَا^(٢)).

(١) وَهَنَاكَ رَوَايَاتٌ رُوِيَتْ فِي قِصَّةِ: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، كُلُّهَا وَاهِيَّةٌ، لَا تَصِحُّ، لِأَنَّهَا مِنْ رِوَايَةِ: سَيْفِ بْنِ عُمَرَ الضَّبِّيِّ، وَهُوَ مَتَّهَمٌ بِالزَّنْدَقَةِ.

انْظُرْهَا: فِي «تَارِيخِ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٣ ص ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ وَغَيْرِهَا)، وَ«الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ١٣٤)، وَ«الْمُنْتَظَمُ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٥ ص ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣)، وَغَيْرِهَا.

(٢) وَرَوَايَ قِصَّةِ: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، عِنْدَ الطَّبْرِيِّ فِي «التَّارِيخِ»، هُوَ: «سَيْفُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيِّ»، وَهُوَ مَتَّهَمٌ بِالزَّنْدَقَةِ، وَوَضَعَ الْحَدِيثَ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ، فِيهِ مَجَاهِيلٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ.

* وَرَأَوِي الْقِصَّةَ: هُوَ مَجْهُولٌ، هَذَا صَاحِبُ الْجَمَلِ.

* وَلَمْ يَثْبُتْ مَقْتَلُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه، فِي: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، وَدَفَنُهُ بِوَادِي

السَّبَاعِ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَارِيخِ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ» (ج ٣ ص ٥٥ و ٥٦)؛ تَحْتَ: بَابِ:

مَقْتَلِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ.

وَهُوَ كَذِبٌ.

وَإِسْنَادُهُ فِيهِ سَيْفٌ بَنُ عُمَرَ الضَّبِّيُّ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِالزَّنْدَقَةِ.^(١)

* وَقِصَّةُ: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، هَذِهِ، ذَكَرَهَا عَدَدٌ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ فِي «التَّارِيخِ

الْإِسْلَامِيِّ»، وَنَسَبُوا فِيهَا الْكَذِبَ إِلَى صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

* وَزَادُوا فِيهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُنْكَرَةِ، الَّتِي يَسْتَحِيلُ مِنْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها،

وَمِنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَمِنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَغَيْرِهِمْ رضي الله عنهم، أَنْ يَفْعَلُوا هَذِهِ الْحَرْبَ،

وَبِمِثْلِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ فِي التَّارِيخِ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «فُلْسٌ خَيْرٌ مِنْهُ»، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: «سَيْفٌ: يَضَعُ الْحَدِيثَ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ

أَبُو حَاتِمٍ: «مُتْرُوكٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ: «أَتَاهُمْ بِالزَّنْدَقَةِ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «عَامَّةٌ حَدِيثُهُ: مُنْكَرٌ».

انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٤٥ و ٤٤٦)، وَ«الْكَشَفَ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ»

لِلْحَلَبِيِّ (ص ١٣١).

(١) انْظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٤٥)، وَ«الْكَشَفَ الْحَثِيثَ عَمَّنْ رُمِيَ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ» لِلْحَلَبِيِّ

(ص ١٣١).

* وَهُمْ فِي الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مَدَحَهَا الرَّسُولُ ﷺ، لِمَا فِي أَصْحَابِهَا مِنَ الْخَيْرِ فِي الدِّينِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ).^(١)

* وَمِمَّا يُؤَسِّفُ لَهُ: أَنَّ الْمُتَعَالِمِينَ الْمُعَاصِرِينَ نَقَلُوا هَذِهِ الْقِصَّةَ: فِي «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْفِتَنِ الْكُبْرَى، عَلَى أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فِي التَّارِيخِ، تَقْلِيدًا مِنْهُمْ، لِعَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

* لِذَلِكَ: فَطَعَنُوا فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ: لَا يَشْعُرُونَ.^(٢)



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٣٣).

(٢) وَهَذِهِ الْقِصَّةُ: مِمَّا لَهَجَ بِهَا عَدَدٌ مِنَ الْكُتَّابِ الْمُبْتَدِعَةِ، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ، انْتِقَاصَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ: أَبْرِيَاءُ مِنْ فِتْنَةِ: «مَعْرَكَةِ الْجَمَلِ»، لِأَنَّهَا لَا وُجُودَ لَهَا فِي عَهْدِهِمْ.

